ينوي خلالها تمتين العلاقات والترويج للاستثمار في بلاده

رئيس وزراء الهند يبدأ زيارته الأولى إلى أمريكا ... بمواجهة تهمة «إبادة جماعية»

ناريندرا مودي

نيويورك – «وكالات»: بدأ رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي الجمعة زيارته الاولى الى الولايات المتحدة التي ينوي خلالها الترويج للاستثمار في بلاده.

وبدأ مودي، الذي تولى الحكم في مايو الماضي، زيارته بنيويورك حيث سيلقي السبت كلمته امام الجمعية العامة للامم المتحدة قبل ان يتوجه الى واشنطن.

وفور وصوله الى الاراضي الاميركية التقى رئيس الوزراء الهندي رئيس بلدية نيويورك بيل دي بلازيو ومدير المعهد الوطني للسرطان هارولد فارموس الحائز جائزة نوبل.

ويلقي مودي اليوم الاحد خطابا في المجمع الرياضي في ماديسون سكوير غاردن امام ما بين 18 الى 20 الف شخص، في لقاء نظمه ناشطون اميركيون من اصل هندي عملوا طويلا على تحسين صورة القومية الهندوسية.

كما سيلتقي مودي على عشاء خاص مع الرئيس الاميركي عشية اجتماعهما الرسمي. ومن المقرر ان يجتمع رئيس الوزراء الهندي كذلك مع وزير الدفاع تشاك هيغل ووزير الخارجية جون كيري اضافة الى وزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون.

ويشكل هذا الاستقبال نوعا من اعادة الاعتبار الى الزعيم الهندي الذي سبق ان رفضت الولايات المتحدة منحه تاشيرة دخول بسبب الاضطرابات الدامية المعادية للمسلمين التي جرت في ولاية غوجارات التي كان حاكما لها عام 2002.

الا ان هذه القضية مازالت تلاحقه اذ اعلن محامو مركز «امريكان جاستيس سنتر» الجمعة انهم رفعوا دعوى مدنية على مودي للحصول على تعويضات عما اعتبروه «محاولة ابادة».

وقد تلقى رئيس الوزراء دائما ان يكون سمح باعمال العنف هذه كما ان القضاء لم يتهمه فيها الا ان هذه القضية كان لها تاثير على مسيرته. فقد وجه الاتهام لادارة ولاية غوجارات وشرطتها بعدم سرعة التدخل لوقف اعمال العنف.

مسؤول اميركي قال للصحافة «لا اعتقد ان هناك اي قلق من جانب الحكومتين من ان يكون (للملاحقات) اي تاثير على هذا اللقاء الشديد الطموح».

وفي مقال نشرته الجمعة صحيفة وول ستريت جورنال اعرب مودي عن الامل في تنمية التعاون بين واشنطن والهند.

وكتب رئيس الوزراء الهندي «للهند والولايات المتحدة مصلحة اساسية في نجاح كل منهما باسم قيمنا ومصالحنا المشتركة الكثيرة». واعتبر ان «تكامل قدرات الهند والولايات المتحدة يمكن ان يستخدم في تحقيق تنمية داخلية وشاملة من اجل تغيير حياة الناس في جميع انحاء العالم».

خلال احتجاجات مناهضة لقرار الصين المقيد للانتخابات الرئاسية

هونغ كونغ : الشرطة تستخدم القوة لإجلاء متظاهرين احتلوا مقر الحكومة

جانب من مظاهرات مناهضة للصين في هونغ كونغ

هونغ كونغ – «وكالات»: قامت شرطة هونغ كونغ السبت باجلاء حوالى خمسين متظاهرا كانوا لا يزالون داخل مقر الحكومة الذي اقتحمه اكثر من مئة شخص مساء الجمعة للاحتجاج على قرار بكين تقييد اجراءات ترشيح وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية.

وما زال نحو الف متظاهر خارج المجمع بينما قام الحشد باطلاق هتافات ضد الشرطيين الذين كانوا يخرجون المحتجين، بجرهم احيانا، من المجمع الحكومي. وهتف الحشد ان «الشرطة يجب ان تعتقل اللصوص وليس الطلاب».

وكان الطلاب المطالبون بالديموقراطية اعلنوا الاثنين اضرابا عن الدروس يستمر اسبوعا للاحتجاج على قرار بكين الحد من الاقتراع العام في حملة قالوا انها ستتوسع لتصبح حملة عصيان مدني.

وجاء تحرك الطلاب بعدما اعلنت الصين التي استعادت هونغ كونغ في 1997، ان رئيس السلطة التنفيذية المحلية سينتخب بالتاكيد بالاقتراع العام اعتبارا من 2017، لكن لن يحق سوى لمرشحين اثنين او ثلاثة يتم انتقاؤهم من قبل لجنة، بالتقدم الى هذا الاقتراع.

وقالت الشرطة المحلية في بيان السبت ان 13 شخصا بينهم قاصرون اعتقلوا خلال هذه الحوادث، بدون ان تضيف اي تفاصيل.

وعرض التلفزيون لقطات لتوقيف الزعيم الطلابي جوشوا ونغ البالغ من العمر 17 عاما.

وكان حوالى 150 متظاهرا نجحوا في اقتحام المجمع الحكومي بعدما تسلق عدد منهم السياج المحيط به بينما كان آخرون يهتفون «افتحوا الابواب» كما ذكر شهود عيان في المكان.

وقال صحافي في وكالة فرانس برس ان الشرطة استخدمت غاز الفلفل لمحاولة تفريق المتظاهرين الذين استخدموا مظلات وكمامات ونظارات عريضة لحماية انفسهم.

وفي المجموع، شارك نحو الف شخص في التظاهرة التي جرت ليل الجمعة السبت. وقبل ذلك، تجاوز عدد المشاركين في الحركة الفي شخص عندما انضم طلاب في المرحلة الثانوية الى التظاهرة.

وقال احد المتظاهرين وانغ كواي كونغ الذي يقف في الصف الاول للمحتجين «لا فرق لدينا اذا جرحنا او اعتقلنا، ما نريده هو الحصول على ديموقراطية حقيقية».

وعبرت الحكومة عن اسفها لاقتحام الطلاب مجمع الحكومة مشيرة الى ان عددا من رجال الامن والشرطة والمحتجين اصيبوا بجروح.

ويقوم تحالف من الحركات المطالبة بالديموقراطية بقيادة مجموعة «اوكوباي سنترال»، بحملة ضد ما يرى فيه الكثير من سكان المنطقة سيطرة متزايدة لبكين على الشؤون المحلية.

ويامل الطلاب في احياء الحركة المطالبة بالديموقراطية التي يبدو ان قادتها بدأوا يضعفون واعترفوا مؤخرا بانه ليست هناك اي فرصة لدفع الصين الى التراجع عن قرارها.

وتزامن بدء اضراب الطلاب الاثنين مع نشر نتائج استطلاع للراي اجرته الجامعة الصينية في هونغ كونغ ويكشف ان 21 بالمئة من سكان المنطقة التي تتمتع بحكم ذاتي تحت ادارة الصين، ينوون مغادرتها بسبب مستقبلها السياسي الغامض.

وتعليقا على نتائج الاستطلاع الذي شمل حوالى الف شخص، قال سوني لو الاستاذ في معهد التعليم في هونغ كونغ ان المنطقة «يمكن ان تشهد موجة هجرة كثيفة». وفي الاعوام التي سبقت اعادة هونغ كونغ الى الصين في 1997، كان حوالى ستين الفا من سكانها يهاجرون منها سنويا.

لكن في بكين لم تتغير اللهجة في الاعلام الرسمي ولم تظهر بكين اي استعداد لتقديم اي تنازلات للحركة الديموقراطية في هونغ كونغ، التي يعتبرها البعض في النظام الشيوعي تهديدا لحكمهم للبلاد بشكل عام.

وضعتهم امام خيار صعب : إعادة التصنيف العرقي أو السجن

ميانمار تضيق الخناق على مسلمي الروهينغا من جديد

أوضاع مأساوية يعاني منها مسلمو الروهينغا في ميانمار

بانجون – «وكالات»: وضعت حكومة ميانمار مسودة خطة تجعل ابناء اقلية الروهينغا المسلمة امام خيار صعب: إما قبول اعادة التصنيف العرقي مع احتمال متحهم الجنسية او الزج بهم في السجون.

ويعيش معظم الروهينغا الذين يقدر عددهم بنحو 1.1 مليون شخص في ظل ظروف تمييز عنصري بولاية الراخين في غرب ميانمار حيث وقعت اشتباكات عنيفة مع البوذيين من عرق الراخين في عام 2012 مما اسفر عن تشريد 140 الفا معظمهم من الروهينجا.

وتقترح الخطة التي اطلعت عليها رويترز من مصادر حصلت على نسخ من مسودتها أن تقيم سلطات الراخين "مخيمات مؤقتة بالاعداد المطلوبة لمن يرفضون تسجيل اسمائهم او من لا يملكون الوثائق الملائمة."

وفقد الكثيرون من الروهينجا وثائقهم في اعمال العنف او رفضوا في السابق تسجيلهم على انهم من البنغال مثلما تلزم الحكومة بموجب الخطة الجديدة لانهم يقولون إن التصنيف يوحي بانهم مهاجرون غير شرعيين من دولة بنجلادش المجاورة.

ورغم الثناء على الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي نفذتها حكومة ميانمار منذ انتهاء الحكم العسكري في مارس اذار 2011 فإن البلاد تتعرض لضغوط دولية بسبب معاملتها للروهينجا.

وتقول الخطة إن من اهدافها تعزيز التعايش السلمي ومنع التوتر الطائفي والصراع.

وتشمل فقرات تتناول حل مشكلة الجنسية من خلال برنامج للتحقق من المواطنة بالاضافة إلى تعزيز التنمية الاقتصادية.

لكن مدافعين عن الحقوق يقولون إن الخطة قد تعرض الآلاف من الروهينجا وبينهم من يقيمون في قراهم منذ وقت طويل لخطر الاعتقال لأجل غير مسمى.

وستعرض الحكومة المواطنة على من يقبلون بالتصنيف العرقي ويطلبون التوثيق. وقد يشجع هذا البعض على قبول تسجيلهم كبنغال.

هددت بالتصعيد مالم يتم اصلاح أمور «عرسال»

«جبهة النصر» تعلق مفاوضاتها مع لبنان حول أسراه العسكريين

مقاتلون تابعون لجبهة النصرة في سوريا

عواصم – «وكالات»: أعلنت جبهة النصرة مساء أمس الاول تعليق التفاوض بقضية العسكريين اللبنانيين الأسرى لديها منذ مطلع اغسطس الماضي، وهددت بالتصعيد ما لم يتم إصلاح أمور بلدة عرسال «بشكل كامل». وقد عاد الهدوء للبلدة في شرقي لبنان، بعد مداهمة الجيش مخيمات للاجئين السوريين واعتقاله عشرات منهم واحتراق مخيم لهم.

وقالت الجبهة في تغريدة على حساب منسوب لها على موقع «تويتر» للتدوينات القصيرة «نعلن أنه لا تفاوض في قضية الجنود اللبنانيين المحتجزين لدينا حتى يتم إصلاح أمور عرسال بشكل كامل».

وهددت –وفق ما نقلت وكالة الأناضول– بمزيد من التصعيد في هذه القضية، متوجهة للبنانيين بالقول «نتمنى ألا نضطر للتصعيد فاعقلوا».

وكان رئيس الحكومة اللبنانية تمام سلام قال أمس الأول –أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ69 في نيويورك– إن قتل ثلاثة من العسكريين المحتجزين على يد خاطفيهم «عرقل جهود التفاوض غير المباشر الذي تقوم بها حكومتنا بمساعدة جهات صديقة، لتأمين الإفراج عنهم».

وقد تظاهر مئات اللاجئين السوريين في بلدة عرسال أمس الاول منددين بحملات المداهمة والاعتقالات التي ينفذها الجيش اللبناني منذ مطلع اغسطس الماضي، وطالبوا بفتح تحقيق فيها. كما شهدت مناطق لبنانية وقفات احتجاجية تحت شعار «لا لذبح عرسال»، وذلك تلبية لدعوة هيئة علماء المسلمين في لبنان.

وأعلن الجيش في وقت لاحق اعتقال 22 سوريا في أحد مخيمات اللاجئين في بلدة عرسال الحدودية، للاشتباه في انتمائهم إلى منظمات وصفها بالإرهابية، وأوقف 36 آخرين لدخولهم لبنان بطرق غير قانونية.

وكان مصدر عسكري لبناني قال لوكالة الأناضول، الخميس، إن الجيش «نفذ مداهمات وحملات تفتيش في أحد مخيمات اللاجئين داخل بلدة عرسال».

ورفض المصدر التعليق على تقارير صحفية أشارت إلى أنه تم اعتقال 450 من اللاجئين السوريين خلال مداهمة مخيمهم في عرسال، مشيرا إلى أنه «لم يصدر أي شيء عن الجيش بهذا الخصوص»، وأن الرقم المتداول «غير دقيق أبدا وغير رسمي».

وفي السياق قالت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية الرسمية إن الجيش أحبط مساء الخميس محاولة تسلل جديدة قام بها المسلحون من جرود عرسال باتجاه البلدة وتمكن من توقيف تحركهم مستخدما سلاح المدفعية والقنابل المضيئة محققا إصابات في صفوفهم.

وكانت جبهة النصرة في القلمون وتنظيم الدولة الإسلامية اللذان يحتجزان عسكريين لبنانيين في محيط عرسال أيضا، حذرا مرارا من التعرض لأهالي عرسال أو اللاجئين السوريين فيها، مهددين بإمكانية إعدام عسكريين أسرى لا يزالون مختطفين لديهما.

وأدت معارك عرسال –التي اندلعت بين الجيش والمجموعات المسلحة في أوائل أغسطس الماضي واستمرت خمسة أيام– إلى مقتل ما لا يقل عن 17 من عناصر الجيش اللبناني وجرح 86 آخرين، إضافة إلى خطف عدد منهم ومن قوى الأمن الداخلي، وقد أعدم تنظيم الدولة اثنين من العسكريين المحتجزين ذبحا، وأعدمت جبهة النصرة عسكريا آخر برصاصة في الرأس.

وفي هذا الإطار قطع أهالي العسكريين المحتجزين أمس الجمعة طريق ضهر البيدر، الذي يربط بيروت بالبقاع، كما قطعوا أحد الطرق الفرعية في البقاع، للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم وفق ما نقلت الوكالة الوطنية للإعلام.

غداة مظاهرات تطالب بإسقاط «المنتخب» وتنظيم انتخابات مبكرة

ليبيا : حكومة الثني تؤدي اليمين الدستورية في طبرق ... اليوم

عبدالله الثني

طرابلس – «وكالات»: قال العضو بمجلس النواب الليبي –البرلمان المنتخب المنعقد في طبرق– طارق الجروشي إن الحكومة الليبية الجديدة برئاسة عبد الله الثني، ستؤدي اليمين القانونية أمام البرلمان اليوم الأحد، في حين شهدت مدن ليبية مظاهرات للمطالبة بإسقاط أعضاء مجلس النواب وتنظيم انتخابات عاجلة ومبكرة.

ونقلت وكالة الأناضول التركية عن الجروشي تصريحه بأن «حكومة الثني التي منحت الثقة بأغلبية ساحقة مؤخرا، ستؤدي اليمين أمام المجلس لاستلام مهامها بشكل رسمي اليوم الأحد».

وأشار إلى أن المجلس «سيبدأ إجازة عيد الأضحى بعد يوم واحد من أداء حكومة الثني لليمين».

ومنح البرلمان الليبي الثقة لحكومة الأزمة التي تقدم بها رئيس الوزراء المكلف عبد الله الثني وذلك بأغلبية ساحقة خلال جلسته المسائية الاثنين الماضي، بعد أن صوت 110 من النواب لصالح منح الثقة للثني من إجمالي 112 عضوا حضروا الجلسة.

وفي الأول من سبتمبر الجاري، كلف مجلس النواب رئيس حكومة تسيير الأعمال المستقيلة عبد الله الثني بتشكيل حكومة جديدة تدير شؤون البلاد لحين اختيار حكومة موسعة وذلك بعد فتح باب الترشح لها خلال الجلسة نفسها.

من جهة أخرى شهدت مدينة بنغازي «شرقي ليبيا» وقفة احتجاجية دعا المشاركون فيها مجلس شورى ثوار بنغازي إلى «تأمين المدينة والتصدي لموجة الاغتيالات التي شهدتها في الآونة الأخيرة وتصحيح مسار الثورة».

كما شهدت العاصمة طرابلس ومدن أخرى بينها مصراتة والزاوية مظاهرات عقب صلاة الجمعة للمطالبة بإسقاط النواب المجتمعين في مدينة طبرق، وتنظيم انتخابات عاجلة ومبكرة.

وأشاد المتظاهرون بمن قضوا في معارك قوات «حفظ أمن واستقرار ليبيا» التي تقود عملية فجر ليبيا، وطالبوا بالسعي لاستكمال أهداف ثورة 17 فبراير، كما نددوا بما وصفوه بالانقلاب العسكري الذي يقوده اللواء المتقاعد خليفة حفتر.

وتشهد ليبيا معارك دامية منذ منتصف يوليو الماضي بين ما يسمى «الجيش الوطني الليبي» بقيادة حفتر الذي يشن هجوما عسكريا أطلق عليه عملية الكرامة من جهة، وقوات «فجر ليبيا» من جهة أخرى التي سيطرت على مطار طرابلس ومواقع عسكرية مهمة تابعة لقوات الأول في بنغازي.

وأدى ذلك إلى حدوث انقسام سياسي بوجود مجلسين تشريعيين وحكومتين، إحداهما كلفها المؤتمر الوطني العام «الذي يواصل مهامه في طرابلس» والثانية يقودها عبد الله الثني ووافق عليها النواب المجتمعون في طبرق.

وفي سياق متصل بالتطورات الميدانية قتل مساء الجمعة بمدينة بنغازي أربعة عسكريين بالجيش الليبي بينهم خبير متفجرات تابع لمديرية أمن مدينة بنغازي شرقي البلاد، بينما نجا شرطي آخر كان برفقته إثر هجوم مسلحين مجهولين عليهم بمناطق متفرقة بالمدينة. وتشهد مدينة بنغازي تزايدا في موجة الاغتيالات خلال الفترة الحالية بلغت ذروتها تسع حالات خلال يوم واحد الثلاثاء الماضي بينهم ضباط بالجيش ورجل أعمال ومسؤول حكومي وإمام مسجد.

أفغانستان : قرويون يشنقون أربعة من مسلحي «طالباني» في غزنة

غزنة – «وكالات»: قال مسؤول إن قرويين أفغانا شنقوا أربعة مسلحين من حركة طالبان يوم السبت فيما تحارب قوات الأمن المقاتلين لليوم السادس في منطقة باقليم غزنة.

ونفذ الشنق بعدما قتل مسلحو طالبان أكثر من مئة شخص في المنطقة خلال الأسبوع المنصرم بينهم أكثر من 12 شخصا ضربت أعناقهم وفقا لمحمد علي أحمدي نائب حاكم الاقليم.

ويأتي القتال الدائر في منطقة اجرستان في الاقليم الواقع إلى الجنوب الغربي من العاصمة كابول في إطار تصعيد لهجمات طالبان في مختلف أنحاء أفغانستان حيث يستفيد المسلحون من انحسار الدعم الجوي الأمريكي مع قرب رحيل القوات الأجنبية عن البلاد.

وبدأ هجوم الحركة المتشددة بمشاركة نحو 700 من مقاتليها قبل ستة أيام تقريبا لكن أحمدي قال إن طالبان لم تسيطر حتى الآن على المنطقة بفضل تعزيزات من قوات الكوماندوس التابعة للجيش الأفغاني وخطر شن حلف شمال الأطلسي ضربات جوية.

واستمر القتال العنيف يوم السبت في اجرستان الواقعة في أقسى غرب الاقليم.

وذكر أحمدي أن سكان قرية ارزاكاي تسلموا المقاتلين الأربعة لكن لم يتضح من ألقى القبض عليهم وسلمهم للقرويين أو لماذا فعل ذلك.

وقال أحمدي إن قوات كوماندوس تابعة للجيش ومدعومة من طائرات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وصلت يوم الجمعة لمساعدة الجيش الأفغاني والشرطة.

وأضاف "كانت طائرات التحالف في السماء لكنها لم تقصف المنطقة حتى لا يسقط ضحايا مدنيون."

وسيتوقف الدعم الجوي للقوات الأجنبية بالكامل بعد رحيل القوات الدولية عن أفغانستان نهاية العام الحالي.

وسينهي الانسحاب مهمة بدأت بالاطاحة بطالبان من الحكم عام 2001 بعد رفض الحركة تسليم أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة الراحل عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر أيلول في الولايات المتحدة.

وتعزز موقف مقاتلي طالبان في الآونة الأخيرة أيضا بسبب شهور من الاضطرابات السياسية عقب انتخابات رئاسية متنازع عليها ما أثر على معنويات قوات الأمن.

لكن أزمة الانتخابات انتهت باتفاق لتقاسم السلطة سيؤدي إلى أداء الفائز أشرف عبد الغني اليمين الدستورية رئيسا لأفغانستان يوم الاثنين. ومن المتوقع أن يتولى عبد الله عبد الله الذي حل في المركز الثاني منصبا يتمتع بسلطات مشابهة لسلطات رئيس الوزراء.